

# القياس النحوي وإشكالية الأصول والفروع (إن) و (لات) أنموذجاً تطبيقياً

المدرس المساعد

شهيد راضي حسين

جامعة البصرة - كلية الآداب

## ملخص البحث:

يعني البحث بوحدة من القضايا المتعلقة ببنية التفكير النحوي العربي والتي تبنى على ثنائية ( الاصل والفرع) إذ مما هو معهود في نظريات المعرفة ان الفرع يُقاس على الاصل اذا كان فيه ما يحقق هذه المقايسة وهذا الامر هو الذي مهدّ الرأي القائل بوجود أدوات النفي الفرعية المقاسة على الاصلية لكن البحث أثبت كينونتها الاصلية وما تمتاز به من خصائص تحقق أصالتها معتمدين في ذلك على الشاهد النحوي الذي يدعم رأينا في المخالفة بين ما مُقاس وما قيس عليه.

## Abstract:

The research deals with one of the issues related to the Arabic grammatical intellect structure, that is built on the dual of ( The origin and the branch).

As it is Well-known in the education theories that the branch in measured by the origin , if it contains what verifies this measurement.

This matter has paved the way to the opinion which assumes the availability of the negative branch articles that measured by the original ones.

The research has proved its original entity and its distinguished features which verify its originality.

To prove this we depended on the grammatical example which Supports our opinion in the contradictory between what is measured and what is measured by .

**المقدمة :**

يجد القارئ فيما صنف في النحو العربي من أصول وقواعد، ثمة إشكالية، جعلت من الفروع أصولاً ومن الأصول فروعاً، حتى تشعبت وتداخلت، وحُمل بعضها على أثر بعض، وخالفت القياس، بعدما كان لها ان تكون أصولاً في أبوابها التي صُنفت فيها.

ان القول في الأصل والفرع هو من قبيل الصناعة النحوية لان النحويين جعلوا مما سمعوه من العرب أصلاً وفرعاً وجعلوا الفرع اقل تصرفاً من الأصل وربطوا عمل الفروع بعمل الأصول وأجازوا الكثير من الاستعمالات النحوية والصرفية التي تقع في هذا الباب، وكان عملهم في ذلك ليس فيما يرونه عن العرب إنما هو شيء رأوه واعتقدوه وعللوا به، والقول منهم (اعني النحويين) إنهم قالوا: (إن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما ، الا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تمموا ذلك المعنى بينهما بان شبهوا اسم الفاعل بالفعل فاعملوه وكذلك لما شبهوا الوقف بالوصل في نحو: (عليه السلام و الرحمت)<sup>(١)</sup>

لذلك قاسوا هذا على ذلك وتوسعوا في القياس، وربطوا هذا الأمر بضرورة اللجوء إلى القياس لتلبية حاجات الأفراد والجماعات اللغوية<sup>(٢)</sup> إلا أن هذا الأمر قد أشكل على الباحث في كثير من المسائل اللغوية ولاسيما النحوية منها لان القدماء أطلقوا كثيراً من الأحكام والمقاييس على كثير مما صدر عن العرب نتيجة الاستقراء الناقص، لو أنهم تتبعوا كلام العرب لما نجد مثل هذه الإشكالية ومثل هذا التداخل في الوظيفة والعمل.

وعلى ما تقدم يمكن أن نبين هذا الإشكال الإجرائي من خلال عرضنا ودراستنا لحرفين من حروف المعاني هما ان ولات النافيتان.

**أولاً - القول في (إن) :**

لقد حمل النحويون عمل (إن) قياساً على (ما) في النفي ودخولها على المعرفة والنكرة ونفي<sup>(٣)</sup>، وقيل: يكون عملها سماعاً أيضاً لثبوته في لسان العرب نثراً ونظماً<sup>(٤)</sup>، الا ان المدقق فيما نقله القدماء من كلام العرب لم يجد أثراً لعمل (ان) في معموليها وهذا ما يميز عمل وطبيعة (ان) عن سائر حروف المعاني التي حملت عليها في العمل ، وهذا ماذا سنقف عنده في ما يأتي من الدراسة والبحث.

وإذا ما ذهبنا إلى القياس وشروط المقيس عليه. فإننا نجد القياس هو حملٌ غير المنقول على المنقول<sup>(٥)</sup>، فهل (إن) شيء غير منقول ولم يكن أيسر استعمالاً كسائر الأدوات؟ وإن صحَّ ذلك - كونه غير منقول - يجب وضعه و سائر الأدوات التي على شاكلته وضعاً قياسيًّا عقليًّا في حال تعذر وجود الدليل النقلية<sup>(٦)</sup>.

أما المقيس عليه فمن شروطه ان لا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس<sup>(٧)</sup> أي ان يكون من كلام العرب المطرد في القياس والاستعمال، كرفع الفاعل و نصب المفعول وجر الاسم بعد عامل الجر على الرغم من ان كلام العرب ليس على درجة واحدة من الفصاحة<sup>(٨)</sup>، كما لا يقاس على الشاذنطقاً، فلا يقاس عليه تركا لان الشيء إذا كان شاذاً في السماع مطرداً في القياس فان العرب تحامت من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في امثاله<sup>(٩)</sup> فضلا عن ذلك ليست الكثرة شرطاً من شروط القياس فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس<sup>(١٠)</sup>. ولذلك قيست (ان) على (ما النافية) ونحن نعلم أن (ما) أصل لـ (إن) في العمل، وقد اختلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه، لأنه فرع لغيره، فكيف يكون أصلاً في القياس<sup>(١١)</sup>. أما إشكالية السماع، فانه أصل الخلاف الشاجر بين النحويين وسببه تباينهم في استنباط العلة والحكم، إذ يطرد الشيء فيسأل عن علته، فيذهب قوم إلى شيء ويذهب آخرون إلى غيره، فقد وجب إذن تأمل القولين واعتماد أقواهما ورفض صاحبه، فان تساويهما في القوة لم ينكر اعتقادهما جميعاً، وقد يكون الأمر معلولاً لعلتين كقولهم في (سي) و(ري) بتشديد الياء، واصله سوى ، وروى<sup>(١٢)</sup>. ونحن نعلم ان ثمة تعارضاً في أعمال ما الحجازية مع التميمية - وهي أصل لـ (إن) - لان التميمية أقوى قياساً - حرف غير مختص- من الحجازية. ويقول ابن جني: ((متى رابك في الحجازية ريبٌ من تقدم خبر، أو نقض النفي، فزعت إذ ذاك إلى التميمية، فكأنك من الحجازية على حرد وإن كثرت في النظم و النثر))<sup>(١٣)</sup>.

إنَّ (إن) حرف من حروف المعاني، وهي من الطائفة التي تستكمل بها الجمل دلالتها في التركيب، إذ تقوم بدورها الوظيفي على ذلك المستوى من التركيب (التركيب المنفي).

وهي حرف نفي يدخل على الجمل الاسمية والفعلية<sup>(١٤)</sup> وتنفي معنى الخبر، وتدل على الحال إذا لم تتصل بقريئة تصرفها إلى جهة أخرى من خلال السياق<sup>(١٥)</sup>.

وقيل تكون في معنى (ما) في قوله تعالى ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ لَنَا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك/٢٠] ﴿إِنَّ أَرْدُنَا لَنَا الْحُسْنَى﴾ [التوبة/١٠٧]. وقيل كل حكم في (ما) هو ثابت في (إن) إذ تنفي الحال وترفع ما كان مبتدأً وتنصب ما كان خبراً<sup>(١٦)</sup>.

ولم يذكر سيبويه ت(١٨٠)هـ، ذلك نصاً لكنه قال ((وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها (ما) للابتداء))<sup>(١٧)</sup> يريد أن (إن) إذا دخلت على (ما) النافية منعتها عن العمل و (ما) إذا دخلت على (إن) منعتها عن العمل أيضاً، فهذا نص بعمل إن<sup>(١٨)</sup> وإذا ما أمعنا النظر في قول سيبويه فلا نجد صرح بعمل (إن) النصب في الخبر وإنما زيدت (إن) لتوكيد في قول فروة بن سبيك وقيل للكميت بن زيد بن خنيس الاسدي:

وما إن طَبَّنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَا<sup>(١٩)</sup>

إذ صرفت الكلام إلى الابتداء<sup>(٢٠)</sup>، وكان لا يرى منها إلا الرفع لأنها حرف غير مختص دخل على الابتداء وخبره وهذا مذهب بني تميم في (ما)<sup>(٢١)</sup> وهو القياس، وقد نقل عن سيبويه انه نص على أعمالها أعمال ليس<sup>(٢٢)</sup>، إلا أننا لم نجد نصاً في هذا المعنى.

ونقل أبو حيان الأندلسي ت(٧٤٥)هـ عن بعض النحويين<sup>(٢٣)</sup> من جوز نصب الخبر على الشبه (بليس) كما هو الشأن في (ما) لأنه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى، ولو تعين أعمال (إن) وفق هذا التصور، لما حملوها على (ما) و (ما) محمولة على (ليس) و (ليس) فرع على (كان) وكان وأخواتها أفعال ناقصة تعمل في الأسماء خاصة قياساً على الأفعال المتصرفة التي تنصب المفعول، فضلاً عن ذلك لها ما يميزها من حيث الدلالة الزمنية عن سائر الأدوات التي حملت عليها، فكيف يصح العمل والقياس بمقتضى هذا التباين والاختلاف؟ وقيل ان هذا مجرد قياس - قياس معنى - واللغة لا تثبت قياساً... لان أعمال (ما) على خلاف القياس عند الذين يعملونها، وما خرج عن القياس لا يقاس عليه<sup>(٢٤)</sup>، وبناءً على هذا القول يمكن ان تكون (إن) أصلاً في السماع وفي القياس، أي أنها حرف غير مختص بالأسماء أو الأفعال وغير عامل في الخبر. أما ما نقل من عمل لها فهو قليل لا يلتفت إليه كقولهم: (إن ذلك نافعك ولا ضارك) و (إن احد خيراً من احد الا بالعافية) و قول الأعرابي: إن قائماً، يريد إن أنا قائماً قيل نقل حركتها إلى النون في (إن)<sup>(٢٥)</sup>، وقيل هذه لغة أهل العالية<sup>(٢٦)</sup>، وهل كانت هذه اللغة مطابقة إلى لغة أهل الحجاز في أعمال (ما) أم أنها لغة مختصة ب(إن) دون غيرها من الأدوات.

وإلى ذلك قيل قد قرأ بها سعيد بن جبير الاسدي ت(٩٥)هـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف / ١٩٤] إذ روي أن سعيداً قرأ بتخفيف (إن) وكسرهما لانتقاء الساكنين ونصب ((عباداً)) بالتثوين ونصب ((أمثالكم)) وقيل: يريد ما الذين تدعون من دون الله بعباد أمثالكم أي هنّ حجارة وأصنام وخشب<sup>(٢٧)</sup>.

قال أبو جعفر النحاس ت(٣٣٨)هـ: ((وهذه القراءة لا ينبغي ان يقرأ بها من ثلاث جهات إحداها أنها مخالفة للسواد، والثاني ان سيبويه ت(١٨٠)هـ يختار الرفع في خبر (إن) إذا كانت بمعنى (ما) ... والجهة الثالثة ان \_ علي بن حمزة الكسائي ت(١٨٩)هـ \_ زعم ان (إن) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) الا ان يكون بعدها إيجاب...))<sup>(٢٨)</sup>. ومن الباحثين<sup>(٢٩)</sup> من رأى ان أعمال (إن) ليست قاعدة مشتركة بين الكوفيين والبصريين، بل هي قاعدة قد بناها الكسائي على قراءة سعيد بن جبير، إلا أن الروايات على خلاف ذلك.

وقد اشترط النحويون شروطاً لعملها، وهذا من باب التوهم وعدم التدقيق، ومن شروطها ان لا ينقض عملها بـ (الا)، الا أننا نرى (إن) لا تكاد تأتي في الأعم الأغلب الا أن يكون بعدها إيجاب وفي حقيقة الأمر إن (إلا) فيها نقض ما قبلها فان دخلت بعد كلام وجب نقضه فجعلته منفياً، ومتى دخلت على منفي نقضت النفي فجعلته موجبا<sup>(٣٠)</sup>، ومن هذه النصوص التي دخلت فيها (ان) على الجمل الاسمية فضلاً عن الجمل الفعلية:

جمل اسمية	﴿ إِنَّ الْكَافِرُونَ إِيَّا فِي غُرُورٍ ﴾ [ الملك / ٢٠ ] ﴿ إِنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِيَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ ﴾ [ المجادلة / ٢٠ ] ﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِيَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ [ النساء / ١٨٥ ] ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ إِيَّا وَارِدُهَا ﴾ [ مريم / ٧١ ]
-----------	--

جمل فعلية	﴿ إِنَّ أَرَدْنَا إِيَّا الْحُسْنَى ﴾ [ التوبة / ١٠٧ ] ﴿ إِنَّ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِيَّا إِيَّائَنَا ﴾ [ النساء / ١١٧ ] ﴿ وَتَنْظُرُونَ إِيَّا لَبِئْسُمْ إِيَّا قَلِيلًا ﴾ [ الإسراء / ٥٢ ] ﴿ إِنَّ يَقُولُونَ إِيَّا كَذِبًا ﴾ [ الكهف / ٥ ]
-----------	---

ومن شروطها أيضاً عدم توسط الخير، وعدم دخول (ما) في أسلوبها وقد قيل تطرد زيادتها بعد (ما) النافية كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ [ الاحقاف/٢٦]، وقيل أنها زائدة، و (إن) في هذا الموقع مؤكدة ويؤيد ذلك قوله تعالى ﴿ مَكَنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ ﴾ [ الأنعام/٦]، وكأنه إنما عدل من (ما) لئلا يتكرر فيثقل اللفظ<sup>(٣١)</sup>.

ويرى محمد بن يزيد المبرّد ت(٢٨٦) هـ أن (ما) في سورة الاحقاف بمعنى الذي و (إن) بمعنى (ما) أي ولقد مكناهم في الذي مكناكم فيه<sup>(٣٢)</sup>. الا أنها عند سيبويه إفادة التوكيد، أي أنها من التوكيد المعنوي<sup>(٣٣)</sup>، أما عند الفراء فلم نجد نصاً في ذلك بل هي عنده في هذه الآية نافية و (ما) بمعنى الذي<sup>(٣٤)</sup>.

وقال أبو بكر عبد الرحمن الانباري ت(٥٧٧) هـ ردا على قول بعض النحويين الذين قالوا بالإيجاب: (لو كان الأمر كما زعمتم لوجب ان يصير الكلام إيجاباً، لان النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً لان نفي النفي إيجاب) <sup>(٣٥)</sup> ويقول الشيخ محمد محيي الدين انه قولهم ان النفي إذا دخل على نفي صار إيجاباً هذه مغالطة... وذلك لان النفي إذا دخل على النفي لا يكون الكلام إيجاباً على الإطلاق، وبيان هذا ان النفي الداخل على النفي يكون على احد الوجهين: الأول ان يكون المراد به نفي النفي الأول، وحينئذ يكون الكلام إثباتاً وإيجاباً والوجه الثاني: ان يكون المراد به تأكيد الأول وحينئذ يكون الكلام نفياً مؤكداً ولا يكون أثباتاً أصلاً، وذلك وارد في التوكيد اللفظي فانه إعادة اللفظ الأول بنفسه أو بمرادفه<sup>(٣٦)</sup>، ومما تقدم يتضح معنى (إن) وهو أصل فيها أما الإعراب فلا يرى فيها الا الرفع<sup>(٣٧)</sup>، وقد تدخل اللام أو (الا) في الخبر وهذا الوجه أكثر شيوعاً من غيره وقيل ان (اللام) تكون بإزاء (الباء) في (ما) و (ليس) لان دخول الباء في خبر (إن) لا يستقيم شيوعه بـ(الا) و اللام<sup>(٣٨)</sup>.

وقد فرق علي بن حمزة الكسائي ت(١٨٩) هـ بين (إن) مع (اللام) في الأسماء وبينهما في الأفعال فجعلها في الأسماء المخففة، وأما في الأفعال: إن النافية، اللام بمعنى (الا) لان المخففة بالاسم أولى نضراً إلى أصلها والنافية بالفعل أولى لان معنى النفي راجع إلى الفعل وغيره<sup>(٣٩)</sup>.

وقيل من الكوفيين من يرى أنها نافية مطلقاً أدخلت على الفعل أم الاسم واللام بمعنى (الا) وتكون موجبة وهذا ما نقله ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي ت(٦٧٢) هـ مؤيداً<sup>(٤٠)</sup>.

ونقل عن سيبويه وأكثر النحويين أن (اللام) لام ابتداء، وقيل لو كانت (اللام) بمعنى (الا) لجاز: **جاءني القوم لزيداً أي الا زيداً**، ولا يلزم ما قالوا إذ ربما اختصت بعض الأشياء ببعض كاختصاص (لما) بالاستثناء بعد النفي<sup>(٤١)</sup>.

وقد روي عن أبي بن كعب بن قيس ت(١٢) هـ ((ما هذان إلا ساحران)) قراءة لقوله تعالى ﴿إن هذان لساحران﴾ [طه/٣] <sup>(٤٢)</sup>.

قيل وهذا الوجه من قراءة الآية هو الأقوى واختاره الكسائي والفراء يحيى بن زياد ت(٢٠٧) هـ وأبو حيان وابن مالك والأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة ت(٢١٥) هـ وأبو علي الفارسي الحسن بن احمد بن عبد الغفار ت(٣٧٧) هـ<sup>(٤٣)</sup>.

وقراءة أبي بن كعب بن قيس، لهذه الآية وبهذا الأسلوب تحمل ما تحمله من معنى النفي في (إن) ومعنى النقض (الا) في اللام<sup>(٤٤)</sup>.

وقيل<sup>(٤٥)</sup> ان الفراء والكسائي من مرجحي هذه القراءة وفي ذلك نظر، لان هناك نصا للفراء يقول: ((ولست اشتهي على ان أخالف الكتاب فقراءتنا - هي قراءة نافع وابن عامر وأبي بكر وحمزة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب وخلف - بتشديد (إن) وبالإلف على جهتين...))<sup>(٤٦)</sup> وقد قيل تدخل (لما) بتشديد الميم في موضع (الا) ويكون معناها الا، وقد حملوا قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [الزخرف/٣٥] على هذا المعنى<sup>(٤٧)</sup>.

إلا أن اللام عند البصريين للتوكيد وعند بعض الكوفيين بمعنى (إلا) و زائدة للتوكيد، وعند بعض النحويين نكرة بمعنى شيء<sup>(٤٨)</sup>.

وقد نقل أبو جعفر النحاس عن أبي عثمان المازني بكر بن محمد ت(٢٤٩) هـ في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [هود/ ١١١] انه ذهب إلى (إن) نافية وجعل (لما) بمعنى (إلا)<sup>(٤٩)</sup> ويقول الفراء: ((قرأت الفراء بتشديد (لما) وتخفيفها وتشديد إن وتخفيفها فمن قال: ((وإن كلاً لما)) جعل (ما) اسماً للناس كما قال: ﴿ فَاذْكُرُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ ﴾ [النساء/٣]، ثم جعل اللام التي فيها جواباً لأن، وجعل اللام التي في ((ليؤفقيهم)) لا ما دخلت على نيته يمين فيها ... أما من شدد (لما) فانه والله اعلم أراد: لمن ما ليؤفقيهم، فلما اجتمعت ثلاث جهات حذف واحدة فبقيت اثنتان فأدغمت في صاحبيتها... أما من جعل (لما) بمنزلة الا فانه وجه لا نعرفه...))<sup>(٥٠)</sup> أما من خفف (إن) أجرى الحرف مجرى الفعل فلما حذف من نفسه شيء لم يغير من عمله<sup>(٥١)</sup>.

وعلى ما تقدم يمكن القول أن (إن) حرف نفي غير مختص وهو أصل في القياس وقياسه على (ما) فيه شيء من الاضطراب لان المقيس عليه شاذاً أو خارج عن القياس، فضلاً عن ذلك أنها فارقت باب ما وليس في مواضع منها عدم العمل في الخبر، و طبيعة أسلوبها التركيبي

(إن + فعل أو اسم + الا + تعبير اسمي أو فعلي) وهذا ما سنمثله بجملة من النصوص المعيارية من النص القرآني، كقوله تعالى:

رقم الآية	السورة	النص القرآني
١٥	الصافات	﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾
٦٩	يس	﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ ﴾
١١٧	النساء	﴿ إِنَّ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنثَانًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا ﴾
١٥٩	النساء	﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾
١١٠	المائدة	﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾
٧	الأنعام	﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾
٢٥	الأنعام	﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾
٢٦	الأنعام	﴿ وَإِنْ يَهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ﴾
٢٩	الأنعام	﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ﴾
٥٠	الأنعام	﴿ إِنَّ أَتْبَعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ﴾
٥٧	الأنعام	﴿ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ﴾
٩٠	الأنعام	﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾
١٤٨	الأنعام	﴿ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾
١٥٥	الأعراف	﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ ﴾
١٨٤	الأعراف	﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾
١٨٨	الأعراف	﴿ إِنَّ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴾
٣١	الأنفال	﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾
٣٤	الأنفال	﴿ إِنَّ أَوْلِيَاءُوهَ إِلَّا الْمُتَفَوِّنَ ﴾
١٥	يونس	﴿ إِنَّ أَتْبَعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ﴾
٦٦	يونس	﴿ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾
٧٢	يونس	﴿ إِنَّ أُجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ ﴾
٧	هود	﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾
٢٩	هود	﴿ إِنَّ أُجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ ﴾
٥٠	هود	﴿ إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا مُقْتَرُونَ ﴾
٥١	هود	﴿ إِنَّ أُجْرِي إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي ﴾
٥٤	هود	﴿ إِنَّ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ ﴾
٨٨	هود	﴿ إِنَّ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ ﴾
٣١	يوسف	﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾
٤٠	يوسف	﴿ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ﴾
١٠٤	يوسف	﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ ﴾
١٠	إبراهيم	﴿ إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلَنَا ﴾
٢١	الحجر	﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا ﴾
٥٣ ٢٦	يس	﴿ إِنَّ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً ﴾
٤٧	يس	﴿ إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾



وفضلاً عن ذلك لم نجد لها عاملة في الخبر في نص ما من النصوص المعيارية التي يثبت بها القياس على خلاف (ما) التي عملت في مثل هذه النصوص ولا سيما النص القرآني. كذلك لم يقترن أسلوب (إن) (بالباء) التي تميز بها أسلوب ما وليس في الأعم الأغلب، فلماذا يمكن القول بان (إن) كانت أصلاً في الأعراب - أي أنها حرف غير عامل فيما بعده - والمعنى - أي أن معناها النفي وهذا معنى لا تفارقه البتة - إلا أن النحويين حملوها على ما هو فرع في القياس فخالفته إن في تلك المسائل التي تناولناها بالشرح والإيضاح.

### ثانياً - القول في (لات) :

أما لات فقد اختلف النحويون في حقيقتها وفي عملها. فقيل أنها كلمة واحدة - فعلٌ ماضٍ - ثم اختلف من قال بذلك وذهبوا بها مذهبين: الأول أنها في الأصل بمعنى (نقص) من قوله تعالى ﴿لَا يَلْتَكُمُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ [ الحجرات / ١٤ ]، فانه يقال: لات، يلت، كما يقال: ألت، يألّت، وقد قرئ بها، ثم، استعملت للنفي كما أن (قل) كذلك<sup>(٥٢)</sup>.

أما المذهب الثاني: أنها فعل لكن أصلها (ليس) بكسر الياء، فقلبت الياء ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاء، ويرى النحويون إضمار اسمها دليلاً على فعليتها<sup>(٥٣)</sup>، إلا ان سببويه يراها غير متمكنة كتمكن ليس ولم تستعمل استعمالها، لأنها ليست ك(ليس) في المخاطبة والأخبار عن الغائب - فكيف يكون قياسها على ليس أو الأفعال - فهي تبنى - على حد زعمه - على المبتدأ وتضم فيه وهذا لا يكون في ليس<sup>(٥٤)</sup>. وربما لا يكون الإضمار في الاسم على ما زعموا، وقد يكون الإضمار في الخبر، وهذا ما اختلف فيه النحويون من بعد سببويه على أنها حرف والحرف لا يضم فيه<sup>(٥٥)</sup>.

وهناك من رأى في (لات) كلمتين (لا نافية) و(تاء التأنيث) واللفظة كما في ثمتٌ وربتٌ وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين وهذا ما قاله الجمهور<sup>(٥٦)</sup>. ويرى ابن هشام (٧٦١هـ) زيادة التاء في لات أحسن من زيادتها في ثمت وفي ربت لان (لا) بمعنى (ليس) ومحمولة عليها و (ليس) تلحقها (التاء) ويؤكد ذلك أن التاء تلحق (لا) التي تعمل عمل (ليس) ولا تلحق (لا) التي تعمل عمل إن<sup>(٥٧)</sup> إلا ان هذا القول فيه نظر، لان التاء مع ليس يكون موقعها دليلاً على عنصر أساس في التركيب، ويكون لها حكم إعرابي لأنها اشارة ودليل على معمول ليس، أما وجودها مع لا المشبه بليس فلا بد ان يكون لها في ذلك قياساً على الأصل أولاً. وانها أصل الأدوات - كما يزعمون - وأقدمها، ولا بد ان يكون لها حكم، وبمقتضى هذا الحكم يكون اسمها موجوداً، وليس محذوفاً كما قال به النحاة، أما قوله ولا تلحق (لا) العاملة عمل (إن) لان العاملة عمل (إن) قد اختلفت بالنكرات من دون المعارف وهو المشهور عنها.

وقيل ان (لات) كلمة وبعض كلمة، وذلك أنها (لا) النافية والتاء زائدة في أول الحين وهذا ما نقله أبو حيان وابن هشام<sup>(٥٨)</sup>.

وقيل أنها وجدت في (الإمام) - وهو مصحف عثمان بن عفان (رض) - مختلطة بـ(حين)<sup>(٥٩)</sup>. وردّ الزمخشري ت(٥٨٣)هـ، ذلك، إذ يرى لا وجه له، إذ قال فكم وقعت أشياء خارجة عن قياس الخط<sup>(٦٠)</sup>. ونقل الشيخ جلال الدين السيوطي ت(٩١١)هـ عن ابن الربيع إلى ان الأصل في (لات): ((ليس أبدلت سينها (تاء) فعادت (الياء) إلى الألف لان الأصل في ليس: لا س لأنها فعل، ولكنهم كرهوا أن يقولوا: ليت، فصير لفظها لفظ التمني))<sup>(٦١)</sup>.

ويرى الدكتور مهدي المخزومي (رحمه الله) أنها مركبة من: (لا و أيت) ولم يقل احد من النحاة بذلك ويرى أنها مثل (ليس) بناء ودلالة، أما من حيث الاستعمال ف (ليس) أوسع استعمالاً من (لات) ولذلك اختصت لات بالحين<sup>(٦٢)</sup>.

ونظرتنا إلى (لات) التركيب من لا نافية والتاء، وأصبح لها بالتركيب حكم مقصور على نفي وجود الحين<sup>(٦٣)</sup>، لأنها لا تدخل الا على أسماء الزمان نحو: ((ولات حين مناص)) و ((لات ساعة مندم))، ولات بهذا الحكم تكون أصل في العوامل وليست مقيسة على شيء، لان معمول لات - اسم الزمان - يكون مفرداً في الجملة، فليس معها فعل ولا اسم (مبتدأ) ولا خبر، ويجوز رفعه ونصبه والنصب هو الشائع ما بعد لات<sup>(٦٤)</sup>.

واختلف النحويون في عمل (لات)، قيل لا عمل لها، وثقل عن الأخفش أبي الحسن ت(٢١٥)هـ ما ينتصب بعدها عنده منصوب بفعل مضمّر تقديره: ولا أرى حين مناص<sup>(٦٥)</sup>، أما إذا تلاها مرفوع أعرب مبتدأ والخبر محذوف<sup>(٦٦)</sup> وعن السيرافي الحسن بن عبد الله ت(٣٦٨)هـ انه قال في (لات حين مناص) هو عمل الفعل أي: ولات أراه حين مناص، وقيل أنها تعمل عمل (إن) وهذا مذهب الأخفش<sup>(٦٧)</sup>. وسيبويه ومن رافقه من النحويين يعملها عمل ليس، وهي حرف مركب معناها (النفي) له اسم وخبر، ولا يذكر بعدها الا أحد المعمولين<sup>(٦٨)</sup>، و الغالب أن يكون المرفوع هو المحذوف، واختلف في معموليها، فنص الفراء على أنها لا تعمل الا في لفظ الحين<sup>(٦٩)</sup>. وهو ظاهر قول سيبويه أي لا تكون الا مع الحين وتضمّر فيها مرفوعاً وتتصب الحين لأنه مفعول به (أي مثبته المفعول)<sup>(٧٠)</sup>، ونقل عن أبي علي الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه<sup>(٧١)</sup>، كقوله:

ندم البغاة ولات ساعة مندم<sup>(٧٢)</sup>

وقوله:

**حنت نوار ولات هنا حنت      وبدا التي كانت نوار أجتت<sup>(٧٣)</sup>**

ويرى عبد القادر عمر البغدادي ت(١٠٩٣) هـ صاحب الخزانة أنها مهملة في هذا الموضع عند أبي علي الفارسي وابن مالك، لأنها لا يصح عملها في المعرفة والمكان<sup>(٧٤)</sup>، لأن شرط عملها كون معموليها أسمى زمان، وإنما هي مع الحين كما أن لدن إنما ينصب بها مع غدوه<sup>(٧٥)</sup>.

ويرى الفراء<sup>(٧٦)</sup> أنها تجرُّ الزمان الواقع بعدها نحو قوله:

**طلبوا صلحنا ولات أوان      فأحبينا أن نئسَ حين بقاء**

وقد اعتمد في هذا القول على من قرأ قوله تعالى ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ طه/٧، بجر لفظ الحين وهو وجه واحد<sup>(٧٧)</sup>.

ورد ابن هشام قول الفراء بقولين: أحدهما انه على إضمار من الاستغراقية والثاني ان الأصل (ولات أوان صلح) ثم بنى المضاف لقطعه عن الإضافة، فكان بناؤه على الكسر ليشبه (نزال)، وزناً، أو لأنه قدّر بناءه على السكون ثم كسر على أصل التقاء كأمس وجبر، وتوّن للضرورة<sup>(٧٨)</sup> وهذا القول مجرد افتراض وفيه نظر. وقد لزم النحويون فيها الا يذكر الجزآن معها، بل لا بد من حذف إحداهما والأكثر كون اسمها هو المحذوف، وكان القياس أن يكون مرفوعها موجوداً، بل ينبغي حذف الخبر ولا يجوز حذف المرفوع البتة، لان مرفوعها محمول على مرفوع (ليس) ومرفوع (ليس) لا يحذف، فهذا نوع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله<sup>(٧٩)</sup>.

وئسب إلى الأخفش أبي الحسن سعيد بن مسعدة ت(٢١٥) هـ ان (لات) عنده تعمل عمل لا النافية للجنس إذ يكون اسمها منصوباً والتقدير في قوله تعالى: ﴿وَلَا حِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>(٨٠)</sup> وهذا اقرب إلى الحقيقة فيما نراه، لأنها تنفي المسند إليه ولات هنا تستدعي المسند إليه وإن كان المسند من جنسه وصنفه والعمل بالمسند إليه أولى من حذفه وتقديره، وإنما حسُن الحذف في المسند لا في المسند إليه في أساليب نفي الجملة الاسمية وتقديره بالكائن أو الموجود.

ومن أحكام (لات) أنها قد تُكسر تاؤها وأنها قد يضاف إليها (الحين) لفظاً كقوله:

**طلبوا صلحنا ولات أوان...**

**وذلك حين لاتٍ أوان حلم...<sup>(٨١)</sup>**

وهذا يؤيد قول الأخفش في قياسها على (لا) النافية للجنس في باب الإضافة نحو: ((جنتُ بلا زاد)).

وقد تُحذف (لا) حين تقدير إضافة الحين وتبقى (التاء) كقوله:

العاطفون تحين مامن عاطف والمُطعمون زمان أبْنُ المطعم<sup>(٨٢)</sup>.

وقد جاءت (لات) غير مضاف إليها الحين، فلا مذكور بعدها حين ولا مرادفه في قول الأفوه:

ترك الناسُ لنا كتافهم وقولوا لات لم يضمن الفرار<sup>(٨٣)</sup>

وهي هنا حرف نفي مؤكد بحرف النفي (لم) وليست عاملة.

### الخلاصة:

ومن خلال ما تقدم آن للقارئ أن يقول: إذا كانت (لات) غير متمكنة تمكن (ليس) ولم تستعمل استعمالها، فكيف تقاس عليها ولا يوجد ثمة مشاكله بينها وبين (ليس) سواء في العمل أو في التركيب أو الدلالة الزمنية، ومن هذه المفارقات كون اسمها منصوباً وهذا عين المفارقة والخلاف بينها وبين ليس، أما ما حمل على (لا) المشبهة بليس فليس ثمة دليل على ذلك ولا يوجد وجه للمشابهة لأن (لا) محمولة على فرع وهو (ليس) وليس خالفت (لات) على حد قول سيبويه وهو الواقع فكيف يصح القياس على ذلك، أما على مستوى التركيب فقد اجمع النحويون على إضمار اسمها وهذا خلاف فيما حمل على أسلوب ليس.

فر(لات) حرف من حروف المعاني له حكم خالف به (ليس) و(لا) مُطلقاً ويتضح ذلك بدخولها على أسماء الزمان، فضلاً عن تقدير معمولها الثاني والذي يكون عين الأول وليس معمولاً لـ(ليس) أو (لا) النافية للجنس) الذي يقدر بالكون المطلق أو الموجود وهي بذلك خالفت ذلك الفرع الذي قيست عليه، و(لات) وبهذه الحقائق تكون أصلاً في الدلالة والعمل، أما (أن) وعلى ما تقدم فمن الممكن القول بان (إن) حرف نفي غير مختص وهو أصل في القياس وقياسه على (ما) فيه شيء من الاضطراب لأن المقيس عليه شاذاً أو خارج عن القياس، فضل عن ذلك أنها فارقت باب (ما) و(ليس) في مواضع منها عدم العمل في الخبر، و طبيعة أسلوبها التركيبي وفضلاً عن ذلك لم نجد لها عاملة في الخبر في نص ما من النصوص المعيارية التي يثبت بها القياس، على خلاف (ما) التي عملت في مثل هذه النصوص ولاسيما النص القرآني. كذلك لم يقترن أسلوب (إن) (بالباء) التي تميز بها أسلوب ما وليس في الأعم الأغلب، فلماذا يمكن القول بان (إن) كانت أصلاً في الأعراب - أي أنها حرف غير عامل فيما بعده - والمعنى - أي أن معناها النفي وهذا معنى لا تفارقه البتة - إلا أن النحويين حملوها على ما هو فرع في القياس فخالفته إن في تلك المسائل التي تناولناها بالشرح والإيضاح وهذا ما حاولنا بيانه فيما تقدم والوقوف عليه.

الهوامش

١. الخصائص لابن جني ت(٣٩٢) هـ: ٣٠٩/١ (ولمزيد من التفصيل في هذا الموضوع ينظر باب غلبة الفروع على الأصول في الخصائص، وكذلك باب في حمل الأصول على الفروع: ١٣٦/٢)
٢. ينظر: محاضرات في فقه اللغة للدكتور: عصام نور الدين: ١٦٦
٣. ينظر مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ت(٧٦١) هـ: ٢٠/١
٤. ينظر حاشية الصبان لمحمد بن علي الصبان: ٢٣٧/١، ونتائج التحصيل في كتاب التسهيل لمحمد بن أبي بكر الدلائي: ١٢٦٤/١
٥. الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي: ٥٦
٦. ينظر المصدر نفسه: ٦٠
٧. ينظر المصدر نفسه: ٦١
٨. ينظر الخصائص: ٩٣/١
٩. ينظر: الخصائص: ٩٩/١، و الاقتراح في علم أصول النحو: ٧٣
١٠. ينظر المصدر نفسه: ٩٩/١
١١. ينظر الاقتراح في علم أصول النحو: ٦١
١٢. ينظر الخصائص: ٢٤٢/١ \_ ٢٠٤
١٣. المصدر نفسه: ٦٢/١
١٤. ينظر مغني اللبيب: ٢٠/١
١٥. ينظر الدلالة الزمنية في الجملة الفعلية للدكتور: علي جابر المنصوري: ٩٨
١٦. ينظر الكتاب لسبويه: ١٥٢/٣، و شرح المفصل لابن يعيش: ١١٣/١، وشرح الكافية للرضي الأسترابادي: ١٩٧/٢
١٧. ينظر الكتاب: ١٥٣/٣
١٨. ينظر شرح كتاب سبويه لابن خروف: ٢٤٢

١٩. الكتاب: ١٥٢/٣، والشاهد منسوب في شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١٠٦/٢
٢٠. ينظر الكتاب: ١٥٢/٣
٢١. المصدر نفسه: ١٥٢/٣
٢٢. ينظر المقتضب للمبرد: ٣٦٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٣/١، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي: ١٠٩/٢
٢٣. (علي بن حمزة الكسائي ت(١٨٩) هـ وأكثر الكوفيين، وابن السراج أبي بكر محمد بن سهل ت(٣١٦) هـ، وأبي علي الفارسي ت(٣٧٧) هـ، وابن جني ت(٣٩٢) هـ، وابن مالك ت(٦٧٢) هـ، وأبي حيان الأندلسي ت(٧٤٥) هـ ينظر ارتشاف الضرب: ١٠٩/٢
٢٤. ينظر الخصائص: ٣٢٣/١
٢٥. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو عثمان بن الحاجب: ٢١٩/٢، والازهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي: ٣٢-٣٣، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى: ٢٠١/١، وشرح الأشموني لنور الدين الأشموني: ٢٥٥/١
٢٦. ينظر: أوضح المسالك لابن هشام: ٢٩١/١
٢٧. ينظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: ٨٤/٢، ومغني اللبيب: ٢١/١
٢٨. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: ٨٤/٢-٨٥
٢٩. اثر القرآن والقراءات في النحو العربي، للدكتور محمد سمير اللبدي: ٣٥٠-٣٥١
٣٠. ينظر: المقتضب: ٣٦٢/٢، ومغني اللبيب: ٢١/١، وكتاب اللامات للزجاجي: ١٢١
٣١. ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١١٣/٤
٣٢. ينظر المقتضب: ٣٦٢/٢
٣٣. ينظر الكتاب: ١٥٣/٣
٣٤. ينظر معاني القرآن للفراء: ٥٤/٣
٣٥. الإنصاف في مسائل الخلاف: م(٨٩)، ٦٣٩/٢
٣٦. ينظر قول المحقق في هامش الإنصاف في مسائل الخلاف: م(٨٩)، ٦٣٩/٢
٣٧. ينظر: شرح المفصل: ١٣٠/٨، ومغني اللبيب: ٢١/١
٣٨. ينظر: المقتضب: ٣٦٢/٢، والازهية: ٤٢، والنواسخ في كتاب سيبويه لحسام سعيد النعيمي: ٦٦

٣٩. ينظر الكشاف للزمخشري: ٣٠٩/٤
٤٠. ينظر: شرح الكافية: ٣٥٩/٢، وارتشاف الضرب: ١٥١/٢، والبرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي: ٣٥٤
٤١. ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥١/٢
٤٢. ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ١٤٥
٤٣. ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٥٦/٢، وشرح الكافية للرضي الاسترآبادي: ٣٥٩ / ٢
٤٤. الرد على أوهم الواهيمين لأبي سعيد محمد: ١٨٧، مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع(٣٩)، ٢٠٠١.
٤٥. ينظر قول أبي سعيد محمد صاحب بحث الرد على أوهم الواهيمين : ١٨٧ \_ ١٩٠،
٤٦. معاني القرآن: للفراء: ١٥٦/٢
٤٧. ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٥٦/٢ \_ ١٥٧، وتفسير أبو السعود: ٣٢١/٢
٤٨. ينظر الازهية في علم الحروف: ٤٥
٤٩. ينظر إعراب القرآن للنحاس: ٧٣ \_ ٧٢/٤
٥٠. معاني القرآن للفراء: ٢٥/٢
٥١. ينظر: كتاب اللامات، ١٢٣ \_ ١٢٤، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن لمحمد عبد القادر هنادي: ٣٤٦.
٥٢. الكتاب: ١٤٠/٢
٥٣. ينظر: مغني اللبيب: ٢٢١/١، الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي: ٤٥٢.
٥٤. ينظر: الكتاب: ١٠١/١
٥٥. ينظر: الأصول في النحو: ١١٢/١ \_ ١١٣
٥٦. ينظر الكشاف: ٧١/٤، ووصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي: ٢٦٣، ومغني اللبيب: ٢٥٣/١، وهمع الهوامع لجلال الدين السيوطي: ١٢١/٢
٥٧. ينظر: أوضح المسالك: ٢٨٧/١، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري: ١٩٩/١
٥٨. ينظر: ارتشاف الضرب: ١١١/٢، ومغني اللبيب: ٢٥٤/١، والجنى الداني: ٤٥٢
٥٩. ينظر مغني اللبيب: ٢٢١/١، والجنى الداني: ٤٥٢
٦٠. ينظر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري محمود بن عمر: ٢٧٢/٤

٦١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي: ١٢٢/٢
٦٢. ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي: ٢٦٩، ومدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة و النحو، مهدي المخزومي: ٢١٨
٦٣. ينظر هذا المعنى في التطور النحوي للغة العربية لبرجستر أسر: ١٧٣
٦٤. ينظر المحيط في أصوات العربية ونحوها و صرفها لمحمد الأنطاكي: ٢١١/٣
٦٥. ينظر: ارتشاف الضرب: ١١١/٢، والجنى الداني: ٤٥٤، وشرح الأشموني: ٤٧٩/١
٦٦. ينظر: مغني اللبيب: ٢٥٤/١
٦٧. ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٤/١
٦٨. ينظر: الكتاب: ١٠١/١، والجنى الداني: ٤٥٤
٦٩. ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٢٧/٢
٧٠. ينظر: الكتاب: ٥٧/١
٧١. ينظر: مغني اللبيب: ٢٥٤/١
٧٢. ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١٢٢/٢
٧٣. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٥/٣ والمقرب لابن عصفور الاشيلي: ١١٥
٧٤. ينظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون: ١٩٦/٤
٧٥. ينظر شرح الشواهد للعيني: ٥٦/١، وحاشية الصبان: ٢٥٤/١
٧٦. ينظر معاني القرآن للفراء: ٣٢٧/٢
٧٧. ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٢٤/٢، ولغات القبائل الواردة في القرآن الكريم لأبي القاسم بن سلام: ٢٤٠
٧٨. ينظر: مغني اللبيب: ٢٥٥/١
٧٩. ينظر شرح التصريح على التوضيح: ٢٠٠/١
٨٠. المصدر نفسه: ٢٠٠/١
٨١. ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٢٤/٢
٨٢. ينظر المصدر نفسه: ٢٢٤/٢
٨٣. ينظر المصدر نفسه: ٢٢٤/٢-٢٢٥



مصادر البحث ومراجعته

١. القرآن الكريم.
٢. اثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د.محمد سمير نجيب اللبدي، دار الكتب الثقافية، الكويت، ط(١) ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ)، تحقيق مصطفى احمد النماس مطبعة المدني، مصر، ط(١) ١٣٩١هـ-١٩٨٩م
٤. الازهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوح، مطبعة الترقى، ١٣٩١هـ-١٩٧١م
٥. الأصول في النحو، أبو بكر السراج(٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان،النجف الاشرف، ١٣٩٣-١٩٧٣م
٦. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس(٣٣٨هـ)، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط(١) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
٧. الاقتراح في علم أصول النحو، أبو بكر السيوطي، تحقيق: محمد حسن الشافعي، ط(١) دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو بكر الانباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط(٤)، مطبعة السعادة، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م
٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط(٦)، دار الفكر العربي/١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
١٠. الإيضاح في شرح المفصل، أبو عثمان عمرو بن الحاجب النحوي، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.
١١. البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط(١)، دار إحياء الكتب، ١٣٦٧هـ-١٩٥٧م.
١٢. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري(٦١٦هـ)، وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين، ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٣. التطور النحوي للغة العربية، برجستر أسر، أخرج، وصححه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٢م.
١٤. تفسير أبو السعود، ط(١)، مصر، ١٣٤٧هـ، ١٩٢٧م.
١٥. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي(٧٤٨هـ)، تحقيق: طه محسن/مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.
١٦. حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة مصر، د. ت.
١٧. الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ت(٣٧٠هـ) تحقيق، احمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمي، بيروت ط١، ١٩٩٩م.
١٨. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط(٢) /مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٣م.
١٩. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، ط(٤)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.
٢٠. الدلالة الزمنية في الجملة العربية، علي جابر المنصوري، ط(١)، بغداد، ١٩٨٤م.
٢١. رصف المباني في شرح حروف المعاني، احمد بن عبد النور الماقي، تحقيق: احمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
٢٢. شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: احمد علي سلطان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، مطبعة الحجاز، دمشق، لسنة ١٣٣٦هـ، ١٩٧٦م.
٢٣. شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين الاشموني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد/ ط(٣)، مكتبة النهضة المصرية\_ القاهرة، (د.ت).
٢٤. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، لسنة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٢٥. شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، مكتبة عيسى البابي وشركائه، مصر، (د.ت).
٢٦. شرح كافية ابن الحاجب، للشيخ رضي الدين الاسترابادي، وضع هوامشه د. اميل يعقوب، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط(١) لسنة ٢٠٠٦.

٢٧. شرح كتاب سيوييه، لابن الحسن المعروف بابن خروف، دراسة وتحقيق: خليفة محمد خليفة، ط(١)، طرابلس، ١٩٩٥م.
٢٨. شرح المفصل لابن يعيش النحوي، (ت٦٤٣هـ)، حققه وضبطه احمد السيد احمد، وراجعته: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.
٢٩. ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، احمد سليمان ياقوت، ط١، الرياض، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
٣٠. ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، محمد عبد القادر هنادي، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٣١. في النحو العربي نقد وتوجيه، د.مهدي المخزوم، ط(١) منشورات المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ١٩٦٤م.
٣٢. الكتاب، لعمر بن عثمان بن قنبر المعروف بسيوييه (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣-١٩٨٣.
٣٣. كتاب اللامات، أبو القاسم الزجاجي(٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن مبارك، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٨م.
٣٤. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
٣٥. لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم، أبو القاسم بن سلام الجمحي، تحقيق: د عبد الحميد السيد طلب، جامعة الكويت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٣٦. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الإنطاكي، ط (٣)، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
٣٧. مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، د.مهدي المخزومي، ط(٢) مطبعة الحلبي، مصر، ١٩٥٨م.
٣٨. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، اعتنى به فاتن محمد خليل اللبون، دار إحياء التراث، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣٩. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١هـ)، خرج آياته وعلق عليه أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي، دار أحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان، ط١، ٢٠٠١.
٤٠. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت (د.ت)
٤١. المقرب لابن عصفور، تحقيق: احمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، بغداد، ١٩٨٦.
٤٢. نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن أبي بكر الرباطي الدلائي، تحقيق: مصطفى صادق العربي، مطابع الثورة، بنغازي، (د.ت)
٤٣. النواسخ في كتاب سيبويه، حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ١٣٩٤-١٩٧٢م.
٤٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م.

### الدوريات :

- ١- الرد على أوهام الواهمين، أبو سعيد محمد، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد(٣٩) شعبان ١٤٢٤هـ - ت٢/٢٠٠١.